

إفافة العواء

[163] الجهل موبفا للعدر؁ سواء كان متعلقا بالحكم ام بالموضوع؁ ويؤيده سؤال الراوى بعد ذلك بأى الجهالتين اعدر؁ ويشكل بان الجهل المفروض فى الرواية - على فرض كون المراد منه الشك - ان كان متعلقا بالحكم الشرعى فالمعذورية تتوقف على الفحص؁ إذ الجاهل بالحكم قبل الفحص ليس بمعذور اجماعا. ولو حملنا الرواية على ما بعد الفحص؁ فيبعد بقاء الجهل مع وضوح الحكم بين المسلمين. وان كان المراد الجهل بالموضوع؁ فيصح الحكم بالمعذورية إذا لم يعلم بكونها فى العدة اصلا. وأما إذا علم بكونها فى العدة سابقا ولم يدر انقضاءها؁ فمقتضى استصحاب بقاء العدة عدم معذوريته. وبالجمله الحكم بمعذورية الجاهل مطلقا لا يطابق القواعد المسملة؁ إلا ان تحمل الجهالة على الغفلة؁ فيستقيم الحكم بالمعذورية؁ أو كان المراد من المعذورية المعذورية بالنسبة إلى الحكم الوضعى أعنى الحرمة الا بديه. وايضا هنا اشكال آخر فى حكمه بكون الجهالة بان الله تعالى حرم عليه ذلك أهون من الاخرى؁ معللا بعدم قدرته على الاحتياط معها. وحاصل الاشكال أنه لا فرق بين الجهالتين فى هذه العلة؁ لانها إن كانت بمعنى الغفلة؁ فلا اشكال فى عدم قدرته على الاحتياط فيهما؁ والتفكيك بين الجهالتين بان يجعل الجهالة بالحكم بمعنى الغفلة والاخرى بمعنى الشك - فى غاية البعد. قال شيخنا الاستاذ (غاية ما يمكن ان يقال فى دفعه هو أن إرادة الغفلة فى احد الموضوعين والشك فى الآخر لا توجب التفكيك فى الجهالة بحسب المعنى فيهما؁ فانه من الجائز بل المتعين استعماله فى كلا الموضوعين فى المعنى العام الشامل للغفلة والشك؁ لكن لما كان الغالب فى الجهل
